

تربية

غاصب مختار

العام الدراسي بدأ بخلافات على الزيادة بين المدارس الخاصة والمعلمين والأهالي

على غرار العام الدراسي الماضي، بدأ العام الجديد 2018 - 2019 باستمرار المشكلة بين المدارس الخاصة ولجان الاهل فيها والمعلمين المثبتين والمتعاقدين، بسبب الخلافات حول زيادة رواتب الاساتذة ودرجاتهم في القطاع الخاص، اسوة بزملائهم في القطاع العام، بعد اقرار سلسلة الرتب والرواتب، ما انعكس خلافاً حول زيادة اقساط المدارس

حملت نقابة معلمي المدارس الخاصة قبل بدء العام الدراسي مطالب المعلمين من ايلول الماضي وطرحتها في مؤتمر صحفي، محذرة من عمليات طرد تعسفي لمئات المعلمين في عدد كبير من المدارس التي لم تلتزم بزيادة رواتب المعلمين فيها، فيما التزمت مدارس اخرى تبعا لوضعها المالي وللتفاهم الذي ابرمته مع لجان الاهل. طبق بعض المدارس القانون 46 فوراً، فيما طبقه البعض الاخر باعطاء السلسلة من دون الدرجات الست، في حين ان مدارس اخرى قامت بتقسيمها على مرحلتين او ثلاث مراحل، بينما لم تلتزم اخرى بالزيادة. وكشفت نقابة المعلمين في المدارس

حمادة 65 مدرسة خاصة على القضاء التحكيمي لعدم توقيع لجان الاهل على الموازنات، او لوجود نواقص في الملفات ما يشكل مخالفة لاحكام القانون 515 المتعلق بتنظيم الموازنات المدرسية، حيث ترفض المدارس كشف الارقام الحقيقية لموازناتها عن السنوات الخمس السابقة التي كانت تتقاضى خلالها زيادات على اقساطها، من دون دفع السلسلة للاساتذة.

الا ان المؤسسات التربوية الخاصة ترفض تطبيق القانون رقم 46 بحجة انه يظلم المدارس الخاصة ويؤدي ببعضها الى الاقفال. وقد اقفل فعلا بعض المدارس شبه المجانية ابوابها العام الماضي، وباتت عشرات المدارس مهددة بالاقفال نتيجة وضعها المالي. لذلك طالبت الامانة العامة للمدارس الكاثوليكية الدولة بالتدخل لدعم القطاع عبر المساهمة في دفع فارق الزيادات في رواتب المعلمين.

حمادة: العودة الى الجدولة او تعديل القانون

وزير التربية مروان حمادة قال لـ"الامن العام" انه "على تنسيق واتصال دائم مع رابطة اساتذة التعليم الخاص واتحاد المؤسسات التربوية الخاصة لمعالجة المطالب. لكن الموضوع في يد فخامة الرئيس عون وغبطة البطريرك بشارة الراعي اللذين وعدا بالسعي الى الدعم المالي للمدارس لحل ازمة الرواتب. اما معالجتي للموضوع، فقامت على جدولة الزيادات على ثلاث سنوات كي يأخذ المعلمون حقوقهم كاملة وبحيث لا تتأثر

العائلات بزيادة الاقساط. لكن ويا للأسف، لم يدرج الموضوع في جدول اعمال مجلس الوزراء".
واوضح ان رابطة الاساتذة اتصلت به للبحث في امكان اعادة جدولة الزيادات: "الجدولة اصبحت في حاجة الى تعديل القانون 46 (سلسلة الرتب والرواتب)، او ان يقر مجلس الوزراء مراسيم تطبيقية للزيادات، او يتم التفاهم بين الطرفين على حل آخر".
وتابع: "في ضوء الطروحات التي وضعت



وزير التربية مروان حمادة.



دعم المدارس في يد الرئيس عون والبطريرك الراعي

الرواتب او جزءاً منها، وان هذه الاقتراحات تتطلب قرارات من مجلس الوزراء ومجلس النواب، شرط ان تأخذ في الاعتبار وضع المالية العامة للدولة".

للزيادة الناتجة من السلسلة على ثلاث سنوات". واكد انه "لا يعارض الحلول الاخرى التي تم طرحها والتي تتضمن تحميل الخزينة العامة اعباء الزيادة على

اطلاعها على الموازنات، والتحقق من مدى مطابقتها احكام القانون 515، وان تتضمن حفظ الحقوق في صندوق التعويضات والضمان الاجتماعي، مع التقسيط المقترح

الاب عازار: ثمة التباس في نفاذ القانون 46

ابدى الامين العام للمدارس الكاثوليكية ومنسق اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة الاب بطرس عازار رؤية مختلفة للمشكلة وطرق معالجتها، وقد عبّر عنها في هذا الحوار مع "الامن العام".

■ كيف بدأت المدارس الكاثوليكية العام الدراسي في ضوء المشكلات القائمة لاسيما موضوع رواتب المعلمين؟
□ الموضوع يعني المدارس الخاصة بصورة عامة، ومنها المدارس الكاثوليكية. في المؤتمر السنوي وضعنا عنواناً هو "استمرارية المدرسة الكاثوليكية: شروط وتطلعات"، لكن المعاناة تصيب كل المدارس الخاصة في لبنان. وازيف اننا لا نغطي ايا من المدارس التي تخالف القانون ولا نتحدث باسمها حتى، لكن المشكلة ان القانون 46 (سلسلة

الرتب والرواتب) فرض اضافات على رواتب المعلمين، ما انعكس اضافات على الاقساط المدرسية التي لا يستطيع الاهل تحملها. نحن لا نعارض زيادة رواتب المعلمين ومنحهم درجات اضافية، لكن على الدولة اولا ان تتحمل مسؤوليتها وان توفر كلفتها والدعم للاهل لمواجهة تداعيات الزيادة. لهذا السبب لدينا مأزق مع القانون 46 لان الدرجات الست التي منحها للمعلمين لا تستطيع كل المدارس تأمينها بزيادة الاقساط، علماً ان الكثير من الاهالي لم يسددوا بعد كامل قسط السنة الماضية. فاذا لم تستطع المدارس دفع الزيادات فكم بالاحرى الدرجات الست؟

■ ما هو السبيل الى حل هذه المشكلة؟
□ نعتقد ان احداً لا يستطيع حل هذه المشكلة الا مجلس النواب او الحكومة، وبطريقتين:

اولى التزام ما قرره التجمع التربوي العام الذي تمثلت فيه كل الطوائف والاسر التربوية في بركي، وصدر عنه بيان يطالب الدولة بتسديد بدل الدرجات الست، وتتحمل المدارس مع الاهل عبء الجدول رقم 17 المتعلق بزيادة الرواتب من دون الدرجات. ثانياً ان هذا القانون يحمل بنوداً من الواجب تفسيرها وتوضيحها، ويفترض بالدولة النظر في امكان تعديل ما يجب تعديله وتوضيح ما يجب توضيحه ليصبح مقبولاً، ولتتمكن المؤسسات التربوية من السير فيه.

■ ما هي التعديلات التي تقترحونها؟
□ هل تشمل الدرجات الست القطاع الخاص كما شملت القطاع العام ام لا؟ هناك التباس في نفاذ القانون، وهناك التباس آخر حول اعداد موازنات المدارس، وهي عادة تتم ◀

« اعتبارا من اول تشرين الاول وحتى 30 كانون الثاني. جاء القانون ليفرض عليها انجاز الموازنات في 21 آب او يوم نشره في الجريدة الرسمية، وهذا الامر اوجد عبئا ماليا على الاقساط فمن يدفعها؟ التلامذة الذين انهوا العام الدراسي وغادروا، ام التلامذة الجدد الذين لا علاقة لهم بالموضوع؟ اضافة الى ذلك، القانون ذاته لا يؤمن العدالة بين المعلمين، بين من هم قبل العام 2010 ومن هم ما بعده. ثمة تخبط في السلسلة.

■ كيف ستعكس هذه المشكلة في زيادة الاقساط على المدارس الخاصة، وهل سيخف الاقبال عليها لمصلحة المدارس الرسمية؟
□ السنة الماضية مرت بالتالي هي احسن، لكن هذه السنة لن تمر بسهولة. الاعباء في ازدياد، وثمة مدارس كاثوليكية تتناقص فيها اعداد التلامذة نظرا الى غلاء الاقساط، وفي الوقت نفسه لم تعد تستطيع استيفاء كامل اقساط السنة الماضية لتدفع رواتب المعلمين. هناك مدارس استدان من المصارف لتدفع رواتب المعلمين عن اشهر تموز وآب وايلول، تضاف الى ذلك المساعدات التي تقدمها المدارس الى الطلاب المحتاجين. لذلك اضطرت مدارس كثيرة الى خفض نفقاتها التشغيلية من 35% الى 25 و30% من قيمة الموازنة لضبط النفقات، لكن هذا التخفيض يحول دون قيام المدرسة بتطوير نفسها.

■ تردد ان عددا من المدارس الكاثوليكية شبه المجانية ستقبل ابوابها هذا العام، هل هذا صحيح؟

للتحمل الدولة الدرجات ونحن والاهل زيادة الرواتب

□ هناك 90 مدرسة مهددة بالاقفال ان لم يكن هذه السنة، ففي السنة المقبلة او التي تليها. الكنيسة والمرجعيات الروحية التي تشرف على هذه المدارس تقوم بعمل اجتماعي عرّبا، وهي تقدم دعما مركزيا لها، لكنها تقوم باجراءات تكشف لتستمر قدر الامكان. لكن هذا الدعم لن يدوم طويلا، فاذا ساعدنا المدارس هذه السنة فرما لا نستطيع

عبود: اعتمدنا مسار القضاء الاسلام والاضمن لحقوق

■ هل يمكن ان نلخص اساس المشكلة بينكم وبين اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة؟
□ الموقف الذي خرج به اتحاد المؤسسات كان موقفا راديكاليا، بمعنى انه رفض القانون 46 ما دفع الامور الى التشنج. ثم تطورت الامور



الامين العام للمدارس الكاثوليكية ومنسق اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة الاب بطرس عازار.

مساعدتها في السنة المقبلة، خصوصا انها لم تتقاض اي مساعدة من الدولة منذ اربع سنوات وفق ما تنص الانظمة والقوانين، حيث يفرض القانون تسديد المساعدات في شهري نيسان وتموز، وهذا لا يتم. هنا نسال: كيف تطالب الدولة المدارس بتطبيق القانون وهي لا تطبقه؟ اضافة الى ذلك، ثمة مدارس محالة من السنة الماضية الى المجالس التحكيمية، وهي ليست مشكلة الا في جبل لبنان، فكيف تحكم بين المدارس وهي غير موجودة؟ وثمة دعاوى على بعض المدارس فكيف تتجاوزها وتعالجها، وكيف تضع موازنتها للسنة المقبلة طالما ان الدعوى موجودة؟ هل قامت وزارة التربية بدورها بالتدقيق في هذه الموازنات وهل هي صحيحة ام لا؟

او الاعتصامات، كانت هناك مجموعة كبيرة من الزملاء تتعرض للضغط ويتم تهديدها بوظيفتها ومصالحها. لذلك حاولنا تجنب الزملاء عوامل الضغط، فذهبنا في مسار تفاوضي عبر لجنة الطوارئ التي تضم وزارة التربية والنقابة والمؤسسات التربوية، لكننا لم نصل الى نتيجة. ذهبت الامور الى مشكلة بين المدارس والاهل بسبب رفض زيادة الاقساط، وتحول الموضوع من دفع الحقوق الى موضوع تفسير القانون 46 لجهة ما هي حقوقنا، وحصل اختلاف في وجهات النظر بيننا وبين اتحاد المؤسسات التربوية، واقتربت الوزارة وبعض السياسيين اكثر فاكتر من وجهة نظر المؤسسات التربوية، بحجة ان القانون 46 سيخرب البلد وسيخرب المدارس بتحميلها فوق قدرتها. فصار النقاش في مكان آخر حول تطبيق القانون او تعديله وما يمكن ان يطبق او لا يطبق منه. بينما كان المطلوب التأكد من صحة موازنات المدارس.

■ لكن القانون ينص على ان للجان الاهل الحق في الاطلاع على الموازنات ومناقشتها والتوقيع عليها؟
□ القانون يتيح الحق للاهالي في الاطلاع على الموازنة التي تقدمها المدرسة، لكن كيف سيعرف الاهالي اذا كانت الموازنة صحيحة ام لا؟ لذلك طالبنا بكشف حقيقة الموازنات والتدقيق فيها تحقيقا للشفافية.

■ الى اين وصلتم في مسار التفاوض اخيرا وما هي الاقتراحات؟
□ ذهبنا الى الشكاوى القضائية ليس فقط لعدم تنفيذ القانون 46 بل لما يحصل في صندوق التعويضات الخاص بالمدارس والمعلمين، حيث يتم اقتطاع جزء من الراتب لمصلحة الصندوق الذي يتولى رئاسة مجلس ادارته المدير العام للتربية ويضم ممثلين عن المدارس والمعلمين، ويمكن ان تساهم فيه الدولة في حال حصول عجز مالي. لكن ليس هناك عجز في الصندوق بل هناك اموال وفيرة.

■ لماذا رفعتكم الشكاوى اذن؟
□ ما حصل ان العديد من الزملاء يتوقفون عن العمل سواء لسن التقاعد او المرض او الزواج ام لظروف اخرى، وعددهم نحو 800 زميل وزميلة

المدارس لا تلتزم تطبيق السلسلة ونقلت المشكلة الى صندوق التعويضات

لم يتم دفع التعويضات لهم على مدى 7 او 8 اشهر. هؤلاء لهم الحق في السلسلة والدرجات الست لكنهم لم يحصلوا عليها لان ممثلي المدارس يرفضون دفع المستحقات، ولانهم يرفضون اصلا تطبيق القانون، فنقلوا بذلك المشكلة الى صندوق التعويضات. لذا طالبنا في معرض تحركنا بتطبيق القانون ودفع التعويضات من الصندوق. لكن عندما لمسنا الرفض المطلق دخلنا في تسوية قد لا تكون قانونية سميت "دفع على الحساب"، وهي تعني دفع زيادة الراتب لكن من دون الدرجات الست وليس صرف التعويض كاملا. نحن قبلنا لاننا لا نستطيع ان نترك الزملاء بلا مداخيل. ثمة مشكلة اخرى تتمثل في ان الكثير من المدارس تقبض حسومات التعويض من راتب الاستاذ، لكنها لا تدفعها للصندوق. وهذا هو حاليا وضع نحو 200 زميل وزميلة لا يقبضون تعويضاتهم على الرغم من التسوية التي انجزناها مع المدارس. هذه مخالفة قانونية وهي ليست مسؤولية الاستاذ بل مسؤولية



نقيب معلمي المدارس الخاصة رودولف عبود.

المدرسة ان تدفع، ومسؤولية الصندوق ان يطالبها بالدفع. في حال تعذر ذلك، القانون ينص على اللجوء الى الدعاوى والشكاوى وقيام وزارة التربية بسحب رخصة المدرسة.

■ عدد كبير من المدارس الخاصة شبه المجانية غير قادرة على الدفع، فيما الاهالي ينقلون اولادهم الى مدارس اقل كلفة او الى المدارس الرسمية؟

□ انهم يقصدون المدارس المجانية وشبه المجانية، وهذه تحصل على منح سنوية من الدولة لم يتم دفعها منذ اربع سنوات، مع ان اكثرية هذه المدارس تابعة لجمعيات او للكنيسة، ويمكن هذه المنح ان تذهب الى الجمعيات لتساعد بدورها المدارس حتى غير المجانية. علما ان غالبية هذه المدارس هي في الارياف وعدد طلابها قليل. يجب البحث عن اسباب خسارة هذه المدارس لطلابها، واعتقد ان السبب ليس ماديا فقط، بل ربما قد يكون بسبب سوء الادارة او ضعف المستوى او التنافس او نزوح الاهل من الريف.

■ اي مسار ستسلكون بعد الذي حصل؟
□ المسار الذي سنسير فيه هو المسار القضائي والقانوني، وهو مسار حضاري يفترض ان يوصل الحق الى اصحابه. ثمة دعاوى قضائية رفعت امام قضاء العجلة والقضاء العدلي العادي وامام وزارة التربية، لاسيما حول زيادة التعويضات، وخصوصا مع غياب المجالس التحكيمية.